World Health Organization
Organisation mondiale de la Santé

المجلس التنفيذي | البند ١٣-١ من جدول الأعمال المؤقت | م ت١٠١/٢٣
٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧
الدورة الواحدة بعد المائة | EB101/23

المسائل المتصلة بميزانية البرنامج

خطة زيادة الكفاءة للفترة المالية ١٩٩٨-١٩٩٩

تقرير من المدير العام

المجلس التنفيذي مدعو الى الاحاطة علما بالخطط الرامية الى تحقيق هدف "الوفورات الناجمة عن الكفاءة" المرسوم للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ والبالغ ٣٪، كما طلبت ذلك جمعية الصحة العالمية الخمسون فى أيار/ مايو ١٩٩٧.

١- طلبت جمعية الصحة الى المدير العام في القرار ج ص ع٥٠-٢٦ ما يلي:

(١) أن يضع خطة لزيادة كفاءة المنظمة وأن يقدمها الى الدورة الواحدة بعد المائة للمجلس التنفيذي، وذلك على أساس استعراض أبواب الاعتماد الستة، على أن تحدد هذه الخطة كيفية تحقيق وفورات ادارية محددة والوسائل الكفيلة لتنفيذ البرنامج بمزيد من الفعالية؛

(٢) أن يحدد بوضوح، لدى اعداد خطة زيادة الكفاءة، الخطوات الكفيلة بتحقيق وفورات بنسبة ٣٪ نتيجة لزيادة الكفاءة في التكاليف الادارية والعامة في أبواب الاعتماد الستة خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، وأن يعيد تخصيص هذه المبالغ على أنشطة البرامج الصحية ذات الأولوية؛

(٣) أن يقدم تقريرا تفصيليا الى الدورة الواحدة بعد المائة للمجلس التنفيذي عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار م ت٩٩ق١٣.

٢- وعليه فقد تم وضع الخطة المطلوبة على أساس استعراض أجرته الادارة العليا في المنظمة. ومن الجدير بالذكر، وللاحاطة بملابسات الموضوع، أن تنفيذ البرامج على نحو أكثر كفاءة كان طوال سنوات عديدة موضع دراسة مستمرة من قبل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والحكومات والقطاع الخاص. ومنذ وقت غير بعيد، أشارت اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة للشؤون الادارية ومسائل الميزانية [١] الى مجموعة من القضايا ذات العلاقة بالفعالية في تقريرها الأول عن

[١] الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، الدورة الثانية والخمسون (انظر وثيقة الأمم المتحدة A/52/7).

مشروع ميزانية برنامج الأمم المتحدة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، والذي بدأت الجمعية العامة النظر فيه في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧.

٣- وقد وجدت اللجنة الاستشارية أن "الوفورات الناجمة عن الكفاءة" تتحقق عموما من خلال تنفيذ ميزانية البرنامج المعتمدة مع جميع نتائجها المرجوة، ولكن باستخدام موارد أقل مما تنص عليه الميزانية. وذلك على النقيض من التخفيضات في البرنامج والميزانية التي تسفر عن تنفيذ برنامج أضيق نطاقا بموارد أقل. وأعربت اللجنة عن قلقها الشديد ازاء عجز الأمم المتحدة أن تثبت بأن الوفورات المسجلة في فترة السنتين الحالية انعكست بالفعل في مكاسب من حيث الكفاءة مما يضمن عدم المس بالبرامج.

٤- وحددت اللجنة الاستشارية بعض الشروط المعترف بها عموما الواجب الوفاء بها اذا أريد لتدابير الكفاءة أن تحرز النجاح، وأشارت الى ثمانية شروط هي توفر:

(١) جو الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء؛

(٢) الالتزام والمشاركة من قبل موظفي المنظمة على جميع المستويات؛

(٣) الاستعداد لتلقي الاقتراحات الابتكارية؛

(٤) تخطيط وتقييم كل اقتراح على النحو الصحيح، بما في ذلك الأثر المحتمل على تنفيذ البرامج؛

(٥) الموارد اللازمة للتنفيذ؛

(٦) الاطار الزمني الواقعي للتنفيذ؛

(٧) الوسيلة لقياس الفوائد القصيرة والطويلة الأجل المتوخاة؛

(٨) طريقة التبليغ الموثوقة.

الكفاءة في المنظمة

٥- يدرك المدير العام تمام الادراك بأن القطاع العام في معظم الدول الأعضاء مازال يتعرض لضغوط شديدة "لتحقيق الوفورات نتيجة الكفاءة". وكذلك الأمر بالنسبة لموظفي المنظمة الذين سعوا على مدى العقد الماضي أو يزيد، الى تحقيق أهداف الميزانية بموارد أقل. وقد حصلت تخفيضات فعلية وحقيقية في الميزانيات وأصبحت محاولات زيادة الكفاءة المعيار والقاعدة. غير أن مما يدعو للأسف، أن منظومة الأمم المتحدة أيضا اضطرت الى مواجهة امتناع الكثير من الدول الأعضاء عن دفع اشتراكاتها في الوقت المناسب. وبالتالي تعين استخدام "الوفورات الناجمة عن الكفاءة" في الغالب لتغطية المتأخرات من الاشتراكات.

٦- وعلاوة على ذلك، فقد حصل ارتباك شديد في المناقشات بشأن التكاليف الادارية والعامة. وذهبت بعض الدول الأعضاء، التي أساءت فهم كيفية اضطلاع المنظمة بعملها، مثلا، الى أن جميع تكاليف الموظفين هي تكاليف ادارية؛ ان البرامج التقنية تستخدم مزيجا من الموارد، بما في ذلك الموظفون والمنح الدراسية والامدادات وغير ذلك من العناصر التشغيلية. ومن الأرجح أن تتحقق زيادة الكفاءة بالعثور على التوازن الصحيح بين هذه العوامل لكل مهمة لوحدها، من خلال التقييم والمقارنة بين البرامج واتباع أفضل الممارسات طبقا لذلك.

٧- وتعد برامج الدعم، كتلك المتعلقة بادارة الموارد البشرية والمالية والرأسمالية للمنظمة، بنفس الأهمية بالنسبة لتنفيذ البرامج. ولن تتحقق الكفاءة باجراء تخفيضات عشوائية، بل من خلال التدقيق والتقصي المنتظم لضمان اتباع برامج الدعم أيضا أفضل الممارسات وتناسبها مع البرامج التقنية.

الخطة المرسومة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩

٨- ان المسؤولية الأولى للمنظمة في هذه الفترة هي انجاز البرنامج للسنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ مع كل نتائجة المتوخاة كما اعتمدتها جمعية الصحة. وتشكل مفاهيم الميزنة الاستراتيجية الجديدة، التي تركز على وضع خطط العمل ورصدها وتقييمها لضمان بلوغ هذه النتائج، وسيلة فعالة أيضا لمحاولة مجددة لتحقيق الكفاءة، غير أنه اذا تكررت تجربة الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ فان المدير العام يرى أن أية وفورات ناجمة عن حملات زيادة الكفاءة في فترة السنتين المقبلة من المرجح أن تنشأ الحاجة الى استخدامها لتغطية المتأخرات من اشتراكات الدول الأعضاء في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ بدلا من تكريسها لتحقيق نتائج اضافية في البرامج ذات الأولوية.

٩- والخطة هنا هي كالتالي: سيكون المدير العام، بحلول نهاية عام ١٩٩٧، قد وضع تقديراته للنقص الذي يحتمل تسجيله في تسديد اشتراكات الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. ويذكّر بأن سياسة المنظمة، كما أشار الى ذلك المجلس التنفيذي في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧، هي ألا تستند الأنشطة المخطط لها الى المبالغ المتوقع تسلمها في فترة السنتين فحسب، بل الى المبالغ الممكن تسلمها في وقت متأخر أيضا ولكن ليس بعد فترة السنتين المقبلة. وعندها تقوم المنظمة بالاستقراض داخليا لتغطية هذه الدفعات المتأخرة وتضمن بذلك أقصى قدر ممكن من تنفيذ البرامج في فترة السنتين ذات الصلة، وقد تم، على سبيل المثال، تسديد المبالغ الكبيرة المقترضة داخليا في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ بالكامل الآن من المتأخرات المتحصلة عن الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. لكن أي جزء من متأخرات أية فترة ثنائية السنوات يبقى غير مسدد لمدة تزيد عن عامين مما يعني الاضطرار الى اجراء تخفيضات فعلية. وبالنسبة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، لم يكن متيسرا في الفترة التي تلت اعداد هذا التقرير تقدير التخفيضات الواجب اجراؤها لأن اثنتين من الدول الأعضاء صاحبة أكبر الاشتراكات المقدرة لم تسددا أية دفعات عن عام ١٩٩٧ وكان عليهما متأخرات عن كامل عام ١٩٩٦ أو جزء منه أيضا. ولم تفصح أي دولة من هاتين الدولتين بعد عن خطتها لتسديد اشتراكات عام ١٩٩٨.

١٠- وفي ضوء ذلك، فانه يتعين تنسيق تدابير تحقيق الكفاءة مع عملية التخطيط المالي للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. واذا تعين اجراء تخفيض بمقدار ٣٪ في التمويل بسبب نقص الاشتراكات المسددة فانه سيطلب الى مديري البرامج بلوغ أهداف يمكن بفضلها الابقاء على النتائج المتوخاة من كامل ميزانية البرنامج للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ من خلال تنفيذ تدابير لزيادة الكفاءة. واذا تجاوزت تخفيضات مستويات التمويل نسبة ٣٪ فانه سيتعين تخفيض النتائج المتوخاة طبقا لذلك، اضافة الى تنفيذ تدابير زيادة الكفاءة.

١١- وسوف يستمر تطبيق أفضل الممارسات في مجال تنفيذ البرامج بغية تحقيق المزيد من الكفاءة. وسينصب الاهتمام في عام ١٩٩٨ على الترتيبات الأقل تكلفة في عقد الاجتماعات والبدائل الأقل تكلفة لتعيين الموظفين. وسوف يتحدد مدى نجاح أو فشل محاولة تحقيق الكفاءة هذه من خلال رصد خطط العمل ابان عملية التنفيذ وتقييم ميزانية البرنامج للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ فيما بعد. ولن يتيسر، بطبيعة الحال، اعادة تخصيص نسبة ٣٪ من الموارد فيما بعد للبرامج ذات الأولوية وفقا للخطة الا اذا تم تسديد جميع الاشتراكات في وقتها واستعادة أية تخفيضات فيما بعد على نحو انتقائي.

١٢- وسيقدم المدير العام تقريرا الى المجلس، في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩، بشأن التقدم المحرز في المبادرة الوارد ذكرها أعلاه.

الاجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

١٣- قد يرغب المجلس في الاحاطة علما بالخطط الموجزة أعلاه وطلب تقرير عن التقدم المحرز فيها يقدم اليه في دورته الثالثة بعد المائة في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩.

= = =